مركز المسبار للدراسات والبحوث
Al Mesbar Studies & Research Centre

مكافحة الإرهاب

المفاهيم-الإستراتيجيات-النماذج

الكتـــاب 102 يونيو (حزيران) 2015

كتاب شهري يصدر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث

إستراتيجية محاربة الإرهاب في تونس

منذر بالضيافي(*)

نحاول في هذه الورقة التطرق إلى عناصر «الإستراتيجية التونسية» في الحرب على الإرهاب. ذلك عبر العودة إلى بداياتها، خلال مرحلة حكم الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، تحديداً خلال الفترة ما بين (2002-2011)، أي إلى حدود قيام الثورة في 14 يناير (كانون الثاني) 2011، وهروب بن علي وسقوط نظامه.

(*) باحث تونسي في الحركات الإسلامية.

على أن نخصص الجزء الثاني، من هذه الورقة، إلى «الخطة» و«المنهجية» المتبعة في مقاومة هذه الظاهرة، بعد الثورة التونسية، التي اقترنت بحصول تطور دراماتيكي في النشاط الإرهابي، سواء من حيث توتر نسق العمليات، أو «النوعية»، ونقصد هنا التكلفة التي تخلفها، أعداد القتلى في صفوف الأمنيين والمدنيين. وهو ما جعل الظاهرة تتحول لواقع يتعايش معه التونسيون، لدرجة حصول ما أصبح يعرف بـ«التطبيع» المجتمعي والإعلامي والسياسي، مع أخبار القتل، خصوصاً بعد انتقال العمليات الإرهابية، من الجبال إلى المدن، عبر استهداف مراكز السيادة والنشاط الاقتصادي[1] في مؤشر على حصول تطور نوعي، في خطط الجماعات الإرهابية، في حربها على تونس. في حين نهتم في الجزء الثالث (الأخير)، بإبداء ملاحظات على «إستراتيجية» مقاومة تمدد الإرهاب في تونس، خصوصاً إبراز تركيزها على البعدين «الأمني» و«القانوني» (قانون الإرهاب)، وإهمال الجوانب الاجتماعية التي تمثل حاضنة لنمو الجماعات المتشددة، التي تركز على حالتي الفقر والتهميش، في انتداب الشباب إلى صفوفها.

أولاً: خلال حكم بن علي: عسكرة المجتمع بذريعة مقاومة الإرهاب

بدأت معركة الحرب على الإرهاب في تونس، بصفة مبكرة. وذلك بعد أشهر قليلة من حادثة الهجوم على أمريكا، في 11 سبتمبر (أيلول) 2001. التي جعلت الولايات المتحدة تعلن في عهد الرئيس جورج دبليو بوش ما يسمي بـ«الحرب العالمية على الإرهاب». إذ عمدت كتيبة إرهابية تابعة لتنظيم «القاعدة» إلى تفجير كنيس «الغريبة» اليهودي بجزيرة جربة السياحية، في 11 أبريل (نيسان) 2002، نجم عنه قتل عدد من السياح والتونسيين[2].

---

(1) قامت مجموعة «عقبة بن نافع»، التابعة لتنظيم القاعدة، في 18 مارس (آذار) 2015 باستهداف سياح بالمتحف الوطني بباردو قرب مبنى البرلمان، وقد أسفرت العملية الإرهابية، عن قتل (23) منهم (22) سائحاً وجرح (50). وهي العملية الأولى التي يستهدف فيها الإرهاب أجانب، وداخل المدن حيث إن كل العمليات السابقة، كانت تستهدف أمنيين وجنوداً، في الجبال خصوصاً جبل الشعانبي في محافظة القصرين.

(2) نفذ إرهابيون من القاعدة، هجوماً إرهابياً على معبد كنيس «الغريبة» اليهودي بجربة، في 11 أبريل (نيسان) 2002، وهي أول عملية إرهابية تستهدف تونس. سقط فيها (19) قتيلاً أغلبهم سواح من ألمانيا وفرنسا. وتبين –في ما بعد– أن المخططين للعملية، متورطون في

بالرغم من محاولة السلطات التونسية، السعي لإبراز ما حصل على أنه حادث عادي، فإن التحقيقات الغربية، وخصوصاً الألمانية، أكدت أن تفجير كنيس الغريبة اليهودي، هو عمل إرهابي، من قبل جماعة تنتمي لتنظيم القاعدة. وقد جاء في تفاصيل البحث، أنه تم تحميل شاحنة لنقل الغاز الطبيعي بكمية من المتفجرات، قامت بتخطي الحواجز الأمنية. ثم انفجرت أمام الكنيس متسببة في مقتل (14) شخصاً منهم (6) سياح ألمان و(6) تونسيين وفرنسيان، وجرح ما يزيد على (30) شخصاً.

بعد حادثة جربة، تكررت العمليات الإرهابية في تونس، وسط تكتكم كبير من قبل النظام، الذي وجد في الدعم الدولي المساند والداعم للحرب على الإرهاب، خير مطية لتكريس هيمنة نظامه على الحراك الاجتماعي والسياسي في البلاد، وهو وضع استمر طيلة عشريتين كاملتين (1990-2010)، وكان في ذلك مستنداً بالأساس إلى قوة الجهاز الأمني والبوليسي. خصوصاً في حربه على التيار الإسلامي، ممثلاً في حركة النهضة بزعامة راشد الغنوشي، الذي هاجر إلى بريطانيا. وقد استطاع نظام بن علي، التسويق دولياً إلى أن حربه على «التطرف الديني» تندرج ضمن «المجهود الدولي في الحرب على الإرهاب»، قصد إعطاء «شرعية» قانونية ودستورية لحربه على «التطرف» و«الإرهاب»، خصوصاً إعطاء «شرعية» للخروقات والتجاوزات الأمنية، التي كانت تتم على الحريات وحقوق الإنسان، حيث عمد النظام التونسي، سنة 2003، إلى سن قانون لمحاربة الإرهاب.

وهنا نذكّر بأن السلطات التونسية، طيلة فترة حكم زين العابدين بن علي، لم تكن تمتلك خطة أو إستراتيجية لمقاومة الإرهاب، باستثناء التركيز على الجانب الأمني. وهو وضع، نلاحظ أنه سوف يستمر حتى في ظل حكومات ما بعد الثورة، التي عجزت عن صوغ رؤية إستراتيجية لمحاربة الإرهاب، تكون محل تعاقد وقبول من قبل الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين كافة، وكذلك النخب والجمعيات الأهلية.

أحداث 11 سبتمبر (أيلول) 2001 التي هزت الولايات المتحدة الأمريكية.

في غمرة توظيف المناخ الدولي المعادي للإرهاب، حاول نظام بن علي تحقيق أكثر ما يمكن من الإفادة، عبر الانخراط في الحرب «الكونية» الأمريكية على هذه الظاهرة، مما جعله يفيد من منح وهبات، إضافة إلى حصوله على أجهزة وتقنيات لوجستية وفنية للحرب على الظاهرة في الأرض. كما كان أول من بادر بسن قانون في 10 ديسمبر (كانون الأول) 2003، تحت عنوان «قانون رقم (75) بتاريخ 10 ديسمبر (كانون الأول) 2003 يتعلق بدعم المجهود الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال». وبالرغم من بعض الأصوات المعارضة، خصوصاً الحقوقية منها، فإن النظام التونسي مرر قانون مكافحة الإرهاب، الذي مكّنه من زيادة تمتين قبضته الحديدية، على كل معارضيه، لا المتطرفين والإرهابيين فقط.

كما جعله يظهر بمظهر المنسجم والمتفاعل مع الإرادة الدولية في حربها على الإرهاب. وفي الداخل قام بتسويقه على أنه يهدف لحماية المجتمع. حيث جاء في الفصل الأول والوحيد في باب «أحكام تمهيدية»: إن القانون الجديد «يضمن حق المجتمع في العيش في أمن وسلام، بعيداً من كل ما يهدد استقراره، ونبذ كل أشكال الانحراف والعنف والتطرف والعنصرية والإرهاب التي تهدد أمن واستقرار المجتمعات، كما يدعم المجهود الدولي الرامي إلى مكافحة كلّ مظاهر الإرهاب والتصدي لمصادر تمويله، ومنع غسل الأموال المتأتية من الجريمة، وذلك في إطار الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية المصادق عليها من قبل الجمهورية التونسية».

كانت حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي، خلال فترة حكم زين العابدين بن علي، تخفي في طياتها ظواهر اجتماعية كثيرة، لعل أبرزها تنامي الفكر السلفي، خصوصاً الجهادي في صفوف فئة الشباب، وهي ظاهرة ستبرز للعلن مباشرة بعد سقوط النظام. وفي هذا السياق، تذكر التقارير الأمنية أن حوالي (3) آلاف شاب تمت محاكمتهم باسم قانون الإرهاب بين 2003 و2010. ويرجع ذلك إلى فشل المنوال التنموي، الذي نجم عنه انتشار معدلات الفقر، وتراجع دور مؤسسة المدرسة وفقدانها وظيفتها في الارتقاء الاجتماعي. بالإضافة إلى المفعول السلبي لمحاصرة «التدين الوسطي»، التي لجأ إليها نظام بن علي في حربه على حركة «النهضة»

الإسلامية، التي استندت -إلى جانب الإجراءات الأمنية- على ما عرف -حينها- بسياسة «تجفيف المنابع»، المتمثلة في محاصرة كل مظاهر التدين، وهو عامل أسهم في تراجع التدين الوسطي لصالح التدين السلفي/ الجهادي.

وقد مثلت حادثة ما يعرف بـ«مجموعة سليمان» (أبريل/ نيسان 2006)، التي تمثلت في حصول مواجهات عسكرية بين «كتيبة إرهابية» وقوات الأمن والجيش التونسي، في مدينة «سليمان» -(30) كلم عن العاصمة تونس- أول مواجهة علنية مسلحة بين النظام التونسي والجماعات الدينية المتشددة. حينها وجد الأمن التونسي صعوبات في القضاء عليهم. وهي عملية أخرجت «الجهاديين» من السرية إلى «العلنية»، في مواجهة السلطة، متحدية بذلك الخيار الأمني، الذي مثل أساس إستراتيجية مقومات الإرهاب، زمن حكم الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، الذي انهار نظامه قبل (4) سنوات فقط بعد مواجهات أحداث «سليمان»، ضمن ثورة شعبية أنهت (23) سنة من حكم ثاني رئيس للجمهورية التونسية، بعد الرئيس المؤسس الحبيب بورقيبة.

أعطى نظام بن علي الأولوية المطلقة في حربه على الإرهاب، للحل الأمني الذي أدى إلى عسكرة المجتمع. غير أنه وفي مستوى الخطاب السياسي، كان مدركاً ضرورة توافر خطة شاملة، للقضاء على هذه الظاهرة، أو -على الأقل- محاصرة تطورها وانتشارها. وفي هذا الإطار، بادرت تونس في عهده، إلى تنظيم مؤتمر دولي، في سبتمبر (أيلول) 2007، حول «الإرهاب.. الأبعاد والمخاطر وآليات المعالجة»، بحضور الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة «بان كي مون» الذي تطرق بالمناسبة للظروف التي تساعد على انتشار الإرهاب. وتشمل بالخصوص النزاعات التي لا تزال دون حل، والتي طال أمدها، والإقصاء السياسي، والتهميش الاجتماعي والاقتصادي. ملاحظاً «أن هذه الظروف يمكن أن تكون محلية المنشأ، غير أن آثارها تشمل جميع الدول». مشيراً إلى «أن الإرهابيين يمكن أن يستعملوا مواطن الضعف والمظالم لنشر الإرهاب على الصعيد المحلي، غير أنه بإمكانهم إقامة روابط مع غيرهم بسرعة على الصعيد الدولي». وقال بهذا الخصوص: «إذا واجهنا معاً الظروف التي تساعد على

انتشار الإرهاب، فإنه يصبح بإمكاننا أن نكمل التعاون الدولي بشأن الأمن وإنفاذ القوانين»[3].

كان هذا المؤتمر مناسبة أكد فيها الرئيس التونسي –حينها– أن الحل الأمني ضروري، لكنه غير كافٍ لمواجهة ظاهرة الإرهاب. وقال الرئيس بن علي في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الذي شارك فيه خبراء من أكثر من (20) بلداً: «إن أنجع علاج لمواجهة الإرهاب، هو العلاج الوقائي الذي يبدأ بالقضاء على الأسباب الدافعة لظهور الإرهاب والظروف المهيئة لانتشاره». وأضاف: إن ذلك يكون «بالاعتماد –أساساً– على تطوير حياة الإنسان اليومية نحو الأفضل، وذلك بنشر التعليم والثقافة والنهوض بأوضاع المرأة والشباب، وتكريس حقوق الإنسان، وتوسيع مجالات الاستشارة والمشاركة، ومكافحة الفقر»[4].

ثانياً: بعد الثورة: التسونامي الإرهابي وبحث عن إستراتيجية للمواجهة

لئن كانت العمليات الإرهابية خلال فترة حكم الرئيس زين العابدين بن علي معزولة، فإنها عرفت «انفجاراً» بعد ثورة 14 يناير (كانون الثاني) 2011 يشبه «التسونامي»، لتدخل تونس في حرب حقيقية مع هذه الظاهرة. التي أصبحت تهدد وحدة واستقرار المجتمع والدولة. وذلك بسبب الفراغ الأمني وضعف المؤسسات، وشيوع الفوضى في الإقليم، خصوصاً بعد سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا، الذي أفسح المجال لانتشار آلاف قطع السلاح[5].

كما عرفت فترة صعود «الإخوان» للسلطة في تونس (2012–2014)، حصول

---

(3) كلمة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، في المؤتمر الدولي حول «الإرهاب.. الأبعاد والمخاطر وآليات المعالجة»، الذي عقد بتونس في 15 سبتمبر (أيلول) 2007، المصدر: برقية لوكالة تونس أفريقيا للأنباء، الرسمية.

(4) من كلمة الرئيس التونسي الأسبق، زين العابدين بن علي، في افتتاح المؤتمر الدولي حول «الإرهاب.. الأبعاد والمخاطر وآليات المعالجة»، الذي عقد بتونس في 15 سبتمبر (أيلول) 2007. المصدر: برقية لوكالة تونس أفريقيا للأنباء، الرسمية.

(5) تعددت العمليات الإرهابية بعد ثورة 14 يناير (كانون الثاني) 2011، وقتلت الهجمات التي شنتها الجماعات المسلحة أكثر من (40) فرداً من الجيش التونسي وقوات الأمن والقوات المسلحة الأخرى وجرحت (148) على الأقل.

تراخٍ، وصل إلى درجة التواطؤ مع الجماعات الدينية المتشددة، التي كانت تعد العدة للانقلاب على النمط المجتمعي، والانقضاض على السلطة. التي انتقلت بعد خطاب مخاتل مفاده أن تونس «أرض دعوة» إلى ممارسة العنف والدعوة لـ«الجهاد». وهنا نشير إلى أن «القطيعة بين (النهضة) و(أنصار الشريعة) جاءت متأخرة جداً، بعدما سمحت لهذا التيار الجهادي بتنظيم وبناء صفوفه، وإعداد العدة للمرور من (الدعوة) إلى (الجهاد) (...) مما يشير إلى تعميق الاتهامات التي وجهها خصوم (النهضة)، بأن علاقتها بالجهاديين تكشف عن حصول (تواطؤ) ميز فترة حكمها مع هذا التيار»[6].

ويستند أنصار هذا الرأي، إلى تصريح شهير لراشد الغنوشي، (زعيم النهضة) استنكر فيه الدعوات إلى تطبيق القانون على تجاوزات أنصار التيار السلفي، خلال فترة حكم «النهضة». مشيراً -أيضاً- إلى أن «الشباب السلفي يذكرني بشبابي (...) وإنهم يبشرون بثقافة جديدة». لكن تحول هذا التيار إلى ممارسة العنف، أجبر «النهضة» الحاكمة على تصنيف «أنصار الشريعة» كتنظيم إرهابي. كما اعترف الغنوشي بأن «أنصار الشريعة خدعوه كما خدعوا المجتمع»[7].

ترافق هذا المشهد مع دخول أعداد كبيرة من الشباب «أفواجاً.. أفواجاً» إلى التنظيمات الجهادية، سواء التي تنشط في تونس وتستهدف المجتمع ومؤسسات الدولة، أو من خلال الالتحاق ببؤر التوتر في العالم، لتتحول تونس إلى إحدى أبرز الدول المصدرة للإرهابيين في كل من ليبيا وسوريا والعراق، وليكون شبابها من قيادات الجماعات المتشددة، خصوصاً تنظيم الدولة الإسلامية المعروف بـ«داعش». ونشير إلى أن تونس «شهدت بعد الثورة، عمليات انتداب واسعة، من الشباب الذين تم تسفيرهم في رحلات منظمة للجهاد. تمت هذه العملية بمباركة من قيادات سلفية نهضوية»[8]. وأشارت إحصاءات إلى أن عدد المقاتلين التونسيين في سوريا والعراق

(6) منذر بالضيافي، سيناريو وجود داعش في المغرب الإسلامي: تونس أنموذجا، كتاب المسبار، عدد 92، أغسطس (آب) 2014 ص72.

(7) حوار مع راشد الغنوشي، رئيس حركة «النهضة» الإسلامية، جريدة «الشروق» التونسية، الأحد 5 أبريل (نيسان) 2015.

(8) منذر، بالضيافي، سيناريو وجود داعش...، مرجع سابق، ص72.

هو بين (3) و(4) آلاف مقاتل[9].

في دراسة له حول «الإرهاب المعولم... المقاتلون في سوريا نموذجاً»، أشار الباحث في التاريخ الحديث عبداللطيف الحناشي، إلى أن نشاط التيار الجهادي ازداد في تونس منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي، بعد انضمام عدد مهم من الشباب إلى تنظيم طالبان، وتكوين معسكر خاص بهم (معسكر التوانسة) من قبل سيف الله بن حسين المكنى بـ«أبي عياض التونسي»، وظل بعضهم في أفغانستان، في ما بعد، في حين انتقل البعض الآخر إلى بؤر التوتر في الشيشان والبوسنة والهرسك. أما داخل تونس فقام هذا التيار ببعض الهجمات المسلحة في عهد النظام السابق الذي لم يتردد في القيام بحملة واسعة ضد أفراد التيار وسجن منهم المئات، خصوصاً بعد صدور قانون الإرهاب. وأفادت عناصر التيار، بعد الثورة، من صدور العفو التشريعي العام (2011/2/19) وانتشروا في مختلف أجزاء البلاد وسجلوا حضورهم في أغلب التحركات السياسية والاجتماعية، بلباسهم وسلوكهم المختلف، وعقدوا أول لقاء علني لهم في إحدى مناطق العاصمة في مايو (أيار) 2011، وبعد سنتين من النشاط السلمي بدأت تلك المجموعات، وخصوصاً أنصار الشريعة، في ممارسة العنف بالتدريج ضد المثقفين والمبدعين والفنانين، كما قاموا بـ«غزوة» السفارة الأمريكية، واغتيال زعيمين سياسيين بارزين (شكري بلعيد ومحمد البراهمي) وصولاً للعمليات المختلفة ضد عناصر الجيش والأمن، وبين هذا وذاك كان الشباب السلفي ينظم الشباب للالتحاق بجبهة القتال في سوريا[10].

كما عجل «التمدد السلفي الجهادي» برحيل حكم «النهضة» الإسلامي، خصوصاً بعد تعمد هذه الجماعات الهيمنة على الفضاءات العامة، ثم المرور إلى العنف المنظم ومحاولة تغيير النمط المجتمعي بالقوة. وجاءت حادثة الهجوم على السفارة الأمريكية بتونس يوم 14 سبتمبر (أيلول) 2012، والتي تمثلت في «اقتحام

(9) منذر، بالضياف، هل تحولت تونس إلى بلد مصدر للإرهاب؟ موقع العربية. نت، 15 يونيو (حزيران) 2014، راجع الرابط التالي:
http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/tunisia/2014/06/15

(10) عبدالطيف، الحناشي، «الإرهاب المعولم... المقاتلون في سوريا نموذجا»، راجع الرابط التالي:
http://www.hakaekonline.com/?p=69857

محتجين من التيار السلفي الجهادي لحرمة السفارة، احتجاجاً على عرض فيلم مسيء للرسول (صلى الله عليه وسلم).

حصل كل هذا «الانفجار الإرهابي»، خلال الأربع سنوات التي أعقبت ثورة 14 يناير (كانون الثاني) 2011 ، وفي المقابل نجد أن كل الحكومات التي تعاقبت على الحكم بعد الثورة، عجزت عن وضع إستراتيجية شاملة لمقاومة ظاهرة الإرهاب، الذي مر إلى السرعة القصوى.

ثالثاً: توافق سياسي وإجماع على محاربة الإرهاب

أربكت العمليات الإرهابية المتتالية والمتصاعدة، كل الحكومات التي تعاقبت على السلطة بعد الثورة، مما جعلها تقف في مظهر العاجز عن وضع خطة أو إستراتيجية لمقاومة الإرهاب، تكون عبر ابتداع حلول جديدة، وعدم السقوط في إعادة استنساخ حلول قديمة لأوضاع مستجدة. من مثل الاكتفاء بالتركيز على الجانب الأمني – على أهميته– أو الدعوة لإحياء قانون الإرهاب الذي أقره نظام الرئيس الأسبق قبل الثورة، زين العابدين بن علي. أو الاستعاضة عنه بقانون جديد، يراعي ما يمكّن مسألة حقوق الإنسان.

هذا ما يفسر تداعي كل الأطراف، من سلطة حاكمة وأحزاب سياسية ومنظمات أهلية وجمعيات حقوقية. إلى ضرورة الوصول لإقرار مقاربة توافقية، تكون بمثابة «إستراتيجية شاملة»، لتطويق هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد بحرق «الأخضر واليابس».

الملاحظ في هذا الإطار، هو وجود إجماع بين حزب «النهضة» برئاسة راشد الغنوشي والقوى العلمانية، على أهمية التسريع بوضع إستراتيجية لمحاربة الإرهاب. من خلال تأكيد الفريقين تشخيص الأسباب الرئيسة التي تقف وراء تنامي الظاهرة بعد الثورة، سواء الداخلية منها، والمتمثلة في حالة الفراغ المؤسساتي، وتحديداً الأمني بعد سقوط نظام بن علي، ثم تأخر إصلاح المؤسسة الأمنية، باتجاه وجود أمن

جمهوري يكون بعيداً من الصراعات السياسية، ولا يكون ولاؤه إلا لعقيدته الأمنية الوطنية.

ثم في مرحلة ثانية، توفير التجهيزات اللازمة، بما يجعل الأمن والجيش قادرين على تعقب الإرهابيين. إلى جانب حصول اتفاق على ضرورة التنسيق مع دول الجوار وخصوصاً الجزائر، والإفادة من خبرتها وتجربتها في محاربة الإرهاب، مع الحرص على متابعة تطورات الأزمة الليبية، نظراً للتأثير الكبير لغياب الدولة والصراع بين المليشيات الليبية، على استقرار وأمن تونس، خصوصاً في ظل تحول ليبيا، إلى حاضنة وبؤرة لنشاطات الجماعات الدينية المتشددة، التي تخطط لضرب الاستقرار في تونس.

كما برزت دعوات إلى التسريع بتقوية «الجبهة الداخلية» أو «الوحدة الوطنية»، التي ترى فيها كل الأطراف أنها بمثابة لبنة أولى للتوحد في مجابهة الإرهاب، مثلما أكد ذلك كل من الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي، ورئيس حركة «النهضة» الإسلامية راشد الغنوشي، في أول رد فعل على العملية الإرهابية، التي استهدفت متحف باردو في 18 مارس (آذار) 2015، وأسفرت عن سقوط (23) قتيلاً منهم (22) سائحاً وأكثر من (50) جريحاً.

واعتبر الغنوشي أن «الشعوب تعرف معادنها أثناء حدوث المصائب التي تجعلها تكتشف الثغرات والصعوبات وتجعل منها شعوباً أقوى وأصلب». وشدّد على أن «فيروس الإرهاب لن يستقر في تونس لأن بها دولة قوية»، مجدداً تأكيد أن «الواجب الوطني يقتضي حماية الدولة وحراستها؛ لأنه لن يبقى أحد بسقوطها»، داعياً جميع التونسيين إلى «حماية دولتهم حفاظاً على أرواحهم وأنفسهم لأن ذلك ليس واجب أجهزة الأمن وحدها». ووصف الغنوشي «داعش» بالخوارج الجدد وقال: إن الإرهابيين وجهوا ضربة إلى تونس، وهي في صعود وليست في نزول بعد نجاح البلاد في كتابة دستور جديد ديمقراطي بموافقة (94٪) وفي إجراء انتخابات ديمقراطية ونزيهة أفرزت حكومة تحوز ثقة (76٪) من الشعب التونسي، مشدداً على أن البلاد في

حالة بناء وثورة وليست في حالة سقوط[11]. كما أكد الغنوشي أن «الظاهرة السلفية لم تكن واضحة»، مضيفاً أن «السلفيين خدعوا المجتمع تحت غطاء العمل الدعوي والخيري، وظهر لاحقاً أنهم كانوا يهيئون أنفسهم ويؤطرون أنصارهم مستغلين حالات الانفلات والاحتقان السياسي والاجتماعي»، مشيراً إلى أن «حقيقتهم اليوم معروفة لدى الجميع، وهناك وحدة وطنية في التصدي لهم»[12].

كما دعت حركة النهضة التونسية، بعد حادثة متحف باردو الإرهابية 18 مارس (آذار) 2015، إلى «عقد مؤتمر وطني لوضع إستراتيجية شاملة لمواجهة الإرهاب والتعجيل بإصدار قانون مكافحة الإرهاب والقوانين الداعمة لحماية الأمنيين في أداء مهامهم». وعبرت الحركة في بيان وقعه رئيسها راشد الغنوشي، عن تنديدها «أشد التنديد بما اقترفته العصابة المجرمة في استهدافها لمقر سيادي في الدولة وأحد رموزها، وما أسفر عنه من إزهاق أرواح بريئة، عدد منهم من ضيوف تونس».

وأضاف البيان أن حركة النهضة «تؤكد أن هذه الجريمة الإرهابية محاولة لزعزعة الأمن والاستقرار، ونشر الخوف وضرب اقتصاد البلاد عبر الإضرار بالقطاع السياحي والمس بقوت مئات الآلاف من التونسيين».

ودعت الحركة «التونسيين والتونسيات إلى التماسك ورفع مستوى اليقظة الأمنية وتعزيز الوحدة الوطنية، والوقوف صفاً واحداً مع وحداتنا الأمنية والعسكرية ضد هذه الآفة التي لا مستقبل لها في تونس». وقال البيان: تؤكد حركة النهضة أن «هذه الجريمة لن تكسر إرادة شعبنا ولن تنال من ثورتنا وديمقراطيتنا، وأن الشعب الذي انتصر على الدكتاتورية سينتصر على الإرهاب»[13].

من جهته، تعهد الرئيس التونسي، الباجي قائد السبسي، بمقاومة الإرهاب «بلا شفقة ولا رحمة» إثر مقتل (22) شخصاً، بينهم (20) سائحاً أجنبياً في هجوم

(11) تصريح لراشد الغنوشي، رئيس حركة «النهضة» الإسلامية بتونس، إذاعة «موزاييك» التونسية، 24 مارس (آذار) 2015.

(12) حوار مع جريدة «الشروق» التونسية، مرجع سابق.

(13) بيان حركة «النهضة» الإسلامية، بعد حادثة باردو الإرهابية، 18 مارس (آذار) 2015.

دام نفذه، يوم 18 مارس (آذار) 2015، مسلحون على متحف «باردو» القريب من مقرّ البرلمان بالعاصمة تونس. وقال قائد السبسي في خطاب توجه به إلى التونسيين عبر التلفزيون الرسمي: «إننا في حرب مع الإرهاب، وإن هذه الأقليات الوحشية لا تخيفنا، وسنقاومها إلى آخر رمق بلا شفقة وبلا رحمة». وشدد السبسي،-على هامش مشاركته في القمّة العربيّة في شرم الشيخ (28 مارس/ آذار 2015)، في تعليق له على «الإرهاب» في العالم العربي- شدد على أنّ القضاء على الإرهاب يكون بخطّة أمنيّة وفضائيّة صارمة. كما دعا إلى «ضرورة تجديد الخطاب الدّيني وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعم الفكر الوسطي المتسامح». كما ربط الرئيس التونسي، بين مقاومة الإرهاب، وتواصل حالة عدم الاستقرار في ليبيا، مؤكّدا تأثير الوضع الليبي المعقّد على الوضع التّونسي .

كما دعا حسين العباسي، الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، وهو أهم منظمة اجتماعية في تونس، وتلعب دوراً بارزاً في الحياة السياسية، إلى عقد مؤتمر وطني لشن الحرب على الإرهاب. وأوضح العباسي خلال يوم إعلامي حول «محاربة الإرهاب» أن منظمة الشغيلة بصدد إعداد تصور لمعالجة آفة الإرهاب في تونس وستدعو الرباعي الراعي للحوار الوطني[14] إلى الاجتماع من أجل مناقشة وثيقة هذا التصور.

وقال: إن الوثيقة النهائية لهذا التصور الذي تبنته مختلف هياكل الاتحاد، ستعرض على مختلف الأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني، التي ستشارك في هذا المؤتمر الوطني للتوقيع عليها والالتزام بما جاء فيها، وتتويجها بإصدار إستراتيجية وطنية لشن الحرب على الإرهاب. وبين الأمين العام للاتحاد -في السياق ذاته- أن الحرب الشاملة على الإرهاب تستدعي توحيد سياسة تونس الأمنية على

(14) يتكون الرباعي، من أربع منظمات كبرى في تونس، وهي الاتحاد العام التونسي للشغل، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، واتحاد المحامين، واتحاد الصناعة والتجارة. وهي المنظمات التي أشرفت على الحوار الوطني، الذي أفضى إلى استقالة حكومة «النهضة» الإسلامية في يناير (كانون الثاني) 2013 وتشكيل حكومة مستقلة، أعدت للانتخابات الرئاسية والتشريعية، التي تمت في ظروف حرة وشفافة، وأفرزت قيادة سياسية جديدة، برئاسة الباجي قائد السبسي في رئاسة الجمهورية، وحكومة تحالف وطني بمشاركة «النهضة» الإسلامية.

المستويات الوطنية والإقليمية والدولية وضبط الإمكانات المادية والبشرية لمواجهة هذه الآفة والبحث عن مصادر تمويل لهذه الحرب.

ودعا إلى تحديد إطار تشريعي وقانوني لمجابهة الإرهاب، وتجنيد كل القوى الاجتماعية والسياسية والدينية لهذه الحرب. وأشار العباسي -من جهة أخرى- إلى الدور «الأساسي» و«الضروري» لعلماء الدين في محاربة الفكر الظلامي وفي تنوير عقول الشباب وتفسير المعاني الحقيقية للدين، داعياً -في هذا الصدد- إلى مراجعة المنظومة التربوية والتعريف بالدين الذي يبني الدولة المدنية[15].

من خلال استعراض مواقف مختلف الأطراف الرئيسة والفاعلة في المشهد التونسي، نلاحظ أنه، وبالرغم من اتفاق كل العائلات السياسية والمنظمات الأهلية والنخب، على إدانة الإرهاب وإعلان الحرب عليه، فإنها مع ذلك تختلف في أولويات المعالجة. ففي حين تركز السلطة على الخيار الأمني، برز ذلك من خلال تعجيلها بعرض قانون الإرهاب على أنظار مجلس نواب الشعب، بالرغم من أنه محور جدل، على اعتبار أنه يمارس تضييقات على الحريات وحقوق الإنسان، فإننا نجد في المقابل أن الأحزاب السياسية، خصوصاً في المعارضة، والمنظمات الأهلية أو المجتمع المدني، وتحديداً المنظمات الحقوقية، تدعو إلى مقاربة شاملة لمقاومة الإرهاب، ليس البعد الأمني إلا جزء منها.

رابعاً: استنتاجات وملاحظات على «إستراتيجية» صدّ الإرهاب

مثلما حصل جدل حول تعريف الإرهاب، فإن هناك جدلاً مماثلاً في تونس، حول أية إستراتيجية «مثلى» لمحاربة الإرهاب. لكن تواتر العمليات الإرهابية، وارتفاع التكلفة في الخسائر، وتحديداً في الأمنيين والجنود، عجل بحصول ما يشبه الإجماع، على تبني «إستراتيجية» للتصدي للإرهاب.

(15) الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل يدعو إلى مؤتمر وطني لمحاربة الإرهاب، راجع الرابط التالي:
http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=42&a=150363

إن كانت ما تزال تطغى عليها الضبابية، وسط وجود أكثر من تأويل وأكثر من قراءة لما هو مقترح، خصوصاً في ما يتعلق بإعطاء الأولوية للبعد الأمني واستدعاء قانون للإرهاب يهدد ما تحقق من مكاسب، إذ قد يصل حد تقويض الإصلاحات القانونية والدستورية التي تحققت بعد الثورة. هذا بالإضافة إلى أن «الوصفة» المقترحة، ببعديها «الأمني» و«القانوني»، هي ذاتها التي كانت معتمدة من قبل نظام ما قبل الثورة، نظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، والتي كانت محل معارضة كبيرة داخل تونس وخارجها.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تحفظات كثيرة على مشروع قانون الإرهاب الجديد. وفي هذا الإطار أكدت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، في تقرير جديد أرسلته للمشرعين التونسيين، «أن مشروع القانون الجديد للحكومة التونسية، المتعلق بمكافحة الإرهاب، يسمح بتمديد فترة الإيقاف على ذمة التحقيق، ويقلل من ضمانات المحاكمة العادلة للأشخاص المتهمين بجرائم الإرهاب، وينص على عقوبة الإعدام». وكانت الحكومة أرسلت مشروع القانون إلى البرلمان في 26 مارس (آذار) 2015، في أعقاب الهجمة الإرهابية التي استهدفت المتحف الأثري بباردو. ولم يحدد البرلمان –بعد– جدولاً زمنياً للنظر في مشروع القانون المقترح.

وقال إريك غولدستين (نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا): «من الضروري أن تتخذ تونس جميع الخطوات الممكنة لمواجهة الإرهاب وحماية السلامة العامة، ولكن بعض أحكام القانون المقترح يمكن أن تؤدي إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وإن احترام حقوق الإنسان يجب أن يكون في صلب القانون بغية إنجاح جهود مكافحة الإرهاب».

يهدف مشروع القانون لأن يحل محل القانون الحالي الذي تم سنه في 2003. وقد حاكمت حكومة زين العابدين بن علي قبل الإطاحة به في أوائل 2011 حوالى ثلاثة آلاف شخص بتهم الإرهاب بموجب القانون الحالي. وقد رُفعت عديد من القضايا ضد المعارضين السياسيين، على أساس اعترافات انتزعت تحت وطأة

التعذيب، حسبما خلص إليه تقرير للأمم المتحدة.

إن القانون المقترح يراجع مشروعاً قدمته الحكومة إلى المجلس الوطني التأسيسي، البرلمان التونسي، في يناير (كانون الثاني) 2014. علق المجلس التصويت على المشروع وسط خلافات بشأن أحكامه، وقبل الانتخابات التشريعية في أكتوبر (تشرين الأول).

من وجهة نظر حقوق الإنسان، يعتبر المشروع الجديد أسوأ من الذي سبقه من ناحيتين:

أولاً: يسمح مشروع القانون للشرطة باحتجاز المشتبه بهم على ذمة التحقيق لمدة تصل إلى (15) يوماً بموافقة من النائب العام، وبدون عرض الشخص على القاضي. ولن يُسمح للمشتبه بهم خلال ذلك الوقت بالتواصل مع محامين أو الاتصال بعائلاتهم، مما يزيد من خطر التعرض للتعذيب. يسمح القانون التونسي حالياً للسلطات باحتجاز المشتبه بهم -بمن فيهم أولئك المتهمون بارتكاب جرائم تتعلق بالإرهاب- لمدة أقصاها ستة أيام.

ثانياً: يقضي مشروع القانون -كذلك- بتسليط عقوبة الإعدام على أي شخص أدين بارتكاب عمل إرهابي أدى إلى وفاة، على الرغم من إيقاف تونس لتنفيذ أحكام الإعدام منذ 1991. هيومن رايتس ووتش تعارض عقوبة الإعدام في جميع الظروف، كممارسة غاية في القسوة ومعارضة للحق في الحياة.

وبحسب هيومن رايتس ووتش، فإنه وبالإضافة إلى عقوبة الإعدام وطول مدة الاحتفاظ التي لا تتماشى مع المعايير الدولية، يُبقي مشروع القانون على بعض العيوب من مشروع القانون السابق. ويمكن لتعريفه الواسع والغامض للنشاط الإرهابي أن يسمح للحكومة بقمع مجموعة واسعة من الحريات المحمية دولياً. وكمثال على ذلك، يمكن استخدامه لمقاضاة تظاهرة عامة أدت إلى «الإضرار بالممتلكات الخاصة والعامة» أو تعطيل الخدمات العامة، على أنها عمل إرهابي.

كما يخول مشروع القانون للقاضي حماية الشهود بحجب هويتهم عن المتهم وعن لسان الدفاع، وهو ما يقوض حق المتهمين في الطعن في الأدلة ضدهم ويضعف من نزاهة الإجراءات.

وينص مشروع القانون على إعفاء المحامين من جريمة الامتناع عن إشعار السلطات ذات النظر فوراً بما أمكن له الاطلاع عليه من أفعال؛ أو ما بلغ إليه من معلومات أو إرشادات حول ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية. لكن الإعفاء لا ينطبق إذا كانت المعلومات قد «تمنع ارتكاب أعمال إرهابية في المستقبل». تقوض هذه الصيغة الواسعة الحق في الدفاع الفاعل عن المشتبه بهم، المتهمين بجرائم الإرهاب.

وقال غولدستين: «إن الجهود التي تبذلها تونس لتعزيز دولة القانون بعد الانتهاكات في عهد بن علي، ستخطو خطوة إلى الوراء إذا اعتُمدت المقترحات الجديدة لمكافحة الإرهاب في شكلها الحالي». «إن التدابير التعسفية مثل الإعدام والاحتفاظ المطول على ذمة التحقيق لا مكان لها في تونس الجديدة، حتى لو كانت بغية مواجهة هذه الهجمات الجديدة البشعة».

كذلك توجد انتقادات لإستراتيجية معالجة ظاهرة الإرهاب، التي يرى فيها معارضوها، أنها تقتصر أساساً على إجراءات أمنية، قد تؤدي إلى «تغول» المؤسسة الأمنية، وأنها تقوم على إعطاء دور كبير للجانب القانوني في بعده الزجري، مثلما ورد في مشروع قانون الإرهاب. وبهذا فإن «الإستراتيجية» المقدمة، تهمل التركيز على العوامل المساعدة على ظهور الإرهاب وانتشاره، وضرورة التصدي للصور النمطية، وتعزيز الحوار بين الأديان والحوار بين الثقافات والتحالف بين الحضارات، ودورهما في مكافحة التطرف والإرهاب. والتربية على الوقاية من الإرهاب والتصدي له، ودور المؤسسات الدولية المختصة في الحد من ظواهر التعصب والعنصرية والتطرف والإرهاب.

إلى جانب عدم التفاعل، مع ما جاء في إستراتيجية الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، التي تُراجَع كل سنتين، والتي تقر برفض الإرهاب في كل أشكاله ومظاهره،

وأياً كان مصدره، وأياً كانت أهدافه ودوافعه، كما تشمل هذه الإستراتيجية نحو خمسين إجراء لمواجهة الأسباب التي يمكن أن تكون وراء انتشاره، وتعزيز قدرات وإمكانات الدول وقدرات الأمم المتحدة لمكافحته، إلى جانب ضمان حماية حقوق الإنسان، ودولة القانون. كما تشير إستراتيجية الأمم المتحدة إلى عدم ربط الإرهاب بأي دين من الأديان ولا بأية هوية أو مجتمع،

كان على القائمين على وضع إستراتيجية للإرهاب، الإفادة من البحوث والدراسات السوسيولوجية، التي أعدت حول هذه الظاهرة. على اعتبار أن التجربة -سواء في تونس أو دولياً- أثبتت أن مكافحة الإرهاب، عبر استعمال الطريقة الأمنية قد فشلت. فأمريكا فشلت في أفغانستان والعراق وتورطت في الخنادق التي فتحت فيها النار، وأجبرت في النهاية على الرجوع، للتفاوض والحوارات المباشرة وغير المباشرة، من أجل الاحتواء والاختراق. فلا يمكن القضاء على الظواهر الاجتماعية بالأمن أو بقرار سياسي.

وفي الحالة التونسية، نشير إلى اختراق التنظيمات المتشددة للنسيج المجتمعي، فتنظيم مثل «أنصار الشريعة»، الذي تورط في أعمال عنف وإرهاب، له امتداد كبير في النسيج الاجتماعي، بفضل الأعمال «الخيرية» و«الدعوية» التي قدمها لفئات لم تصل إليها الدولة. وهو ما جعله يحظى بحاضنة اجتماعية، تجعل مقاومته أكثر صعوبة، لذلك لا يمكن محاربته أمنياً فقط، وخصوصاً أن الظرف والبيئة الحالية المتسمة بتزايد منسوب الفقر والتهميش، خصوصاً في صفوف الشباب، هي بيئة حولت مثل هذه التنظيمات إلى «مؤسسات لانتداب» الشباب المفقر، الذي يرتمي في أحضانها لحاجة اجتماعية قبل أن تكون لقناعة دينية.

إن تونس اليوم، لا يمكن لها إنتاج التنمية والعدالة الاجتماعية والتشغيل، وبالتالي، فظروف إنتاج العنف الإرهابي قائمة بقوة، وهذا ما يفرض عدم تغييب الحل السياسي عبر الاستيعاب، مع تحقيق الشفافية والحوكمة الرشيدة، وإرساء حقوق الإنسان، وخلق الأمل لدى الشباب عبر إشراكه في القرار واستيعاب إسهاماته

في النهوض بالوطن، وهي أشياء مهمة وضرورية في مقاومة نزوع الشباب نحو الجماعات المتشددة.

يوجد قطاع كبير من الشباب التونسي، يشعر بفقدان الانتماء للوطن، ويرى أن الوطن لا يمثله، والحكومة لا تمثله، والطبقة السياسية لا تمثله، وأنهم استأثروا بالحكم، وبالثروة، وهذا ما دفع أعداداً كبيرة منهم إلى أن يتحولوا إلى فريسة سهلة الاصطياد من قبل الجماعات المتطرفة. وهذا ما يجب التفطن إليه، وجعله أولوية في إستراتيجية الحرب على الإرهاب. على اعتبار أنه يمثل مصدراً أساسياً يفسر شعور هؤلاء الشباب بالإقصاء والتهميش، مما يدفعهم نحو الحقد على المجتمع، هذا الشعور الذي يتحول لاحقاً، إلى محفز يشجع على العنف والإرهاب.